مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

رؤية مرجعية السيد السيستاني لمواجهة خطر المخدرات

د.عبد الخالق كاظم

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

يُعدُّ الإدمان على المخدرات وتعاطيها من أبرز الظواهر التي شهدها العالم بأسره، والتي تهدد حياة الإنسان وتحمل آثاراً مدمرة في الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية...الخ وتؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل كبير، من هنا جاء تحذير السيد السيستاني الذي تمثل في اجابته التي صدرت عن مكتبه بشأن أسئلة مؤسسة المعرفة للثقافة، والخاصة بالتعاطي والاتجار بالمواد المخدرة وانها من الآفات الخطيرة جداً، فقد شخص الخلل منذ بداياته الأولى ودعا إلى مواجهتها في بدايات إسقاط النظام الديكتاتوري، وقد أظهرت أبحاث الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة لسنة 2024 أن العراق معرض لِأنْ يصبح محوراً متزايد الأهمية لتهريب المخدرات، بسبب موقعه في نقطة تقاطع منظومة عالمية معقدة عبر جنوب غرب آسيا وإفريقيا وأوروبا، ولا سيما طرق «البلقان» والطرق «الجنوبية» المرتبطة بتهريب الأفيون من أفغانستان إلى القارة الأوروبية من خلال جنوب شرق أوروبا، وصولاً إلى المحيط الهندي وشرق إفريقيا، بما في ذلك من خلال شبه الجزيرة العربية، أمّا داخل العراق، فيتم تهريب المخدرات عبر ثلاث طرق داخلية رئيسة: الشمالية والوسطى والجنوبية. إذ إن موقع العراق من طريقين رئيسيين عابرين للحدود الوطنية قد يجعله عرضة لخطر تحولات واسعة في إمدادات المخدرات، وقد رافقه زيادة في الاستهلاك المحلي، حيث تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات من 2979 حالة في عام 2017 إلى 6101 حالة في عام 2021.[1]

وبعد أن استشرت تلك الظاهرة وأصبح العراق أحد الدول المتضررة منها، فقد تعالت الأصوات لإيجاد الحلول الرادعة لمخاطرها، والسعي لصياغة استراتيجية وطنية

1. ديناميكيات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الاوسط - ملخص تنفيذي- صادر عن مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) https://tinyurl.com/26bnpxc7

تكون بمثابة الدليل الحكومي والمجتمعي، في مسعى لتبني سياسات وتكتيكات إجرائية تسهم في مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة للوصول إلى تقويضها وتحجيم انتشارها، ومنع تحولها إلى نقطة تمركز للمشكلات الاجتماعية، ومن ثم تهديد الأمن المجتمعي برمته، وقد اتسمت توصيات السيد السيستاني بالإحاطة والشمولية لأبعاد تلك الظاهرة، مما يجعل منها استراتيجيات تسهم بشكل جادّ وفعّال في مكافحة مشكلة المخدرات إذا تم اعتمادها من قبل المعنيين، سواء على المستوى المجتمعي وفاعلية المعطى الديني، أو على المستوى الحكومي ودوره في مواجهة تلك المشكلة. إذ تمثل الإجابات التي صدرت عن مكتبه حول أسئلة مؤسسة المعرفة للثقافة، والخاصة بالتعاطي والاتجار بالمواد المخدرة، خريطة طريق ورؤية بعيدة المدى لمكافحة تلك الظاهرة، فقد عالجت الثغرات الحكومية والاجتماعية وشخصت مواطن الخلل، الأمر الذي يتطلب من المعنيين في رسم سياسة الدولة العمل على جعلها خطط عملية واقعية تنطلق من الإرادة الحقيقية والإخلاص في تطبيقها وترجمتها على أرض الواقع، وكذلك يتطلب التفاعل الاجتماعي انطلاقاً من قاعدة الحرمة الشرعية والتكليف الوطني.

المسؤوليات الرئيسة في مكافحة المخدرات

تقوم رؤية السيد السيستاني على التكامل المجتمعي والحكومي في مواجهة تلك الآفة الخطيرة، بما يعكس رؤية شاملة تتماشى مع القيم الإسلامية وتعزز التعاون بين مختلف الأطراف، انطلاقاً من الامتزاج بين التكليف الشرعي والواجب الوطني، وقد استوعبت نظرته الأبعاد المرحلية والاستراتيجية التي تستهدف مكافحتها، وسعى إلى القضاء على جذورها الأساسية والأصل الذي تتولد عنه من خلال الدور الذي تقوم به مختلف المؤسسات بالتوعية والتثقيف، ووجوب حماية الأسرة والمجتمع من مخاطرها، وقد انطلقت تلك الرؤية من الحرمة الشرعية للمخدرات بجميع أنواعها، وتحميل المتسبب كل ضرر يلحق بالمتعاطي بدنياً ونفسياً والتعويض المادي، وكذلك حرمة التشجيع على

تعاطي المخدرات، ولا شك أن مواجهة تلك الظاهرة تتطلب معالجة أسبابها متمثلة في: التفكك الأسري، وضعف الوازع الديني، والبطالة والفقر، بالإضافة إلى مجالسة ومصاحبة رفاق السوء، والرسوب المدرسي وغيرها من الأسباب الأخرى.

يمكن الإشارة إلى ثلاثة محاور أساسية يمكن من خلالها مقاربة الاستراتيجيات التي أكد عليها السيد السيستاني حول مكافحة ظاهرة المخدرات، ولا يعني تقسيم تلك المحاور عملية الفصل بينها، وإنما محاولة تشكيل رؤية عامة تتصل بالدور الحكومي، والدور الاجتماعي والثقافي، والدور الأسري، إذ من الواضح أن عملية التداخل بين تلك الأدوار لا يمكن فصلها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات جدية ومتكاملة ومتساندة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة من خلال التكامل الفاعل وتضافر جهود المؤسسات المجتمعية في مختلف المستويات، والمحاور هي:

دور الدولة ومؤسساتها الرسمية

يمثل الدور الحكومي في مقدمة المعنيين لمواجهة تلك الظاهرة، من خلال اتخاذ الإجراءات الحقيقية الصارمة في سبيل القضاء الجذري عليها؛ كونها تتحمل المسؤولية الكبرى في هذا المجال، فعليها يقع عبء كبير للوقاية من الإدمان، وذلك بحكم امتلاكها لوسائل الإعلام المختلفة، وبحكم ما لديها من أجهزة الضبط والرقابة، وما تسنه من قوانين.

ويمكن الإشارة إلى أهم النقاط التي أكد عليها السيد السيستاني بخصوص الدور الحكومي في مواجهة ظاهرة المخدرات ومكافحتها:

1. عدم تهاون المسؤولين في الأجهزة الأمنية أو القضائية للقيام بدورها بالشكل الصحيح في أداء المهام المرتبطة بمكافحة المخدرات، إذ يترتب على التهاون اقتراف الإثم المضاعف، وحرمة ما يتسلمه من الرواتب والمخصصات، وعلى من لا يستطيع أداء تلك المهمة بالشكل الصحيح الاستقالة والانتقال إلى عمل آخر. إذ يؤكد على تطبيق القانون،

وحرمة الراتب، وهذا يتطلب تفعيل القوانين الصارمة بحق تجار ومروجي المخدرات وفرض عقوبات رادعة لمن يتعاطاها ويتعامل بها بشتى الطرق، ومنها قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 وتعديله بما يتلاءم وحجم المخاطر، فالقانون له دور مهم في ضبط سلوك وأفعال المواطنين، ووجود الرقابة القانونية الفاعلة يسهم في محافظة السلطات الحكومية على السلوكيات ضمن حدودها القانونية، وتوفير الحماية اللازمة للمواطنين ضد أي سلوك إجرامي أو تعدي على حقوقهم ومصالحهم، وأيضاً ضرورة قيام الأجهزة الأمنية، ومنها الاستخبارية الاهتمام بملف المخدرات؛ لأنه يهدد الأمن المجتمعي وضرورة ضبط المنافذ الحدودية ومراقبة الوافدين للبلاد.

2. تجنب أخذ الرشوة لغرض التغاضي عمن يقوم بالتهريب أو المتاجرة، أو لغرض الإيقاع بالأبرياء ونزع الاعترافات بالقوة؛ لأن ذلك من أعظم الذنوب والمعاصي التي وعد الله عليها النار، والمال المأخوذ في مقابل ذلك، سحت محرم، مما يتطلب من المسؤولين متابعة أحوال الموقوفين على ذمة التحقيق للتأكد من سلامة الإجراءات المتخذة بحقهم، وضرورة الاستعانة بأساليب التحقيق الحديثة التي ليس فيها مكان للتعذيب ونحوه. وهنا ينبه السيد السيستاني إلى: مسألة الرشوة والعمل على الحد منها، وكذلك قضية: نزع الاعترافات بالقوة وما يترتب عليها من آثار خطيرة، بالإضافة إلى التهم الكيدية والوقيعة بالأبرياء. وضرورة متابعة أحوال الموقوفين.

3. الجهات المسؤولة العليا تتحمل مسؤولية كبرى في تطهير الأجهزة الأمنية والقضائية من الفاسدين والمفسدين، لأنه من المؤكد عدم إمكانية التغلب على مشكلة المخدرات من دون أجهزة أمنية وقضائية فاعلة تتسم بدرجة عالية من النزاهة والمهنية. وهذا الأمر يحتم على الحكومة القيام بدورها الحقيقي في إبعاد جميع الأفراد الفاسدين ممن يعمل في هذا المجال من خلال وضع الآليات المناسبة في الكشف عنهم.

4. تشترك الأجهزة الحكومية مع المراكز والمؤسسات الثقافية والدينية في مكافحة هذا البلاء العظيم، ويتمثل الواجب الأعظم على الأجهزة الحكومية المختصة والسلطات القضائية من خلال القيام بكل ما يلزم لمكافحة المخدرات، والحزم مع كل من يخالف القوانين النافذة في هذا المجال، والعمل من خلال وسائل الإعلام والبرامج المؤثرة في تثقيف المواطنين وتوعيتهم بمخاطر تعاطي المخدرات والإدمان عليها. وهذا يتطلب نشر التوعية عن طريق وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي لها دور كبير في الحد من مخاطرها وأساليب ترويجها وسبل معالجتها، وضرورة أن يكون دور كبير للبرامج الثقافية والندوات والبرامج الإذاعية التي يجب أن تطرح برامجها بأسلوب سهل ومبسط وجاذب للمتابعة. وكذلك أهمية بيان سبل الحد من تداعياتها وأخطارها وأضرارها، والعمل على تقليص ما من شأنه نشر السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والمضار المجتمعية.

5. ضرورة توفير المصحات اللازمة لمعالجة المدمنين وعدم الاقتصار على استخدام عقوبة السجن وغيرها، وذلك من خلال السعي لتخليص من ابتلي بها بأسلم الوسائل وأنجعها لإرجاعه إلى المجتمع سالماً معافى. إذ يقع على عاتق وزارة الصحة الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع، والإشراف على علاج مدمني المخدرات. فضلاً عن دورها المحوري في الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، وهذا يتطلب ضرورة العناية والاهتمام الكبير بأوضاع المدمنين والمتعاطين، وإلزام الجهات الصحية المسؤولة عن ذلك بتوفير المستشفيات الكافية واعتماد برامج توعوية وصحية تبدأ بالعلاج في اللحظة التي يقرر بها الشخص التوقف عن تعاطي المخدرات، وقد أجازت بعض التشريعات الحديثة معالجة المدمن خارج المصحات، وهذا النوع من العلاج يُعدُّ بالنسبة لبعض المدمنين أكثر ملاءمة حيث يجعلهم أكثر شعوراً بالثقة، مما يدفعهم إلى الحوار مع معالجيهم وطرح مشكلاتهم، وكذلك ضرورة الرعاية الطبية المكثفة والمستمرة داخل المستشفيات المتخصصة باعتبار المدمن مريضاً وليس مجرماً، فهو يحتاج إلى العلاج أكثر من العقاب. وأهمية البيئة الصحية

التي تتطلب وضع متعاطي المخدرات في منشآت صحية خاصة وفي دور رعاية بطريقة تراعي السرية، وتؤدي المؤسسات الصحية دوراً مهماً في نشر الوعي من خلال الزيارات الميدانية للمدارس والجامعات والإعلام الموجه لإظهار الآثار المترتبة على الإدمان. وكذلك ضرورة الفحص الطبي للموظفين والطلاب من قبل لجان طبية بنحو سنوي يؤيد سلامتهم وعدم تعاطيهم للمخدرات، وبخلافه تتخذ الإجراءات الكفيلة بذلك.

6. ضرورة الاستعانة بالخبرات الإقليمية والدولية في التعامل الصحيح مع هذه المشكلة المتعاظمة.

إذ يرجع الاهتمام الدولي بتلك المشكلة بعد أن أصبحت تشكل هاجساً للمجتمع الدولي من أجل حماية الإنسانية من آثارها المدمرة على مختلف الأصعدة، كونها ذات بعد دولي عابر للحدود والأوطان، ولا تستطيع أية دولة معالجتها بمعزل عن الدول الأخرى، الأمر الذي يؤكد ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار القوانين الدولية ومنها: الاتفاقية الخاصة بالمخدرات عام 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972، وأيضاً اتفاقية فيينا للمؤثرات العقلية لسنة 1971 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1976، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. بالإضافة إلى التعاون مع الهيئات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، ومنها: لجنة المخدرات التابع للأمم المتحدة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي للرقابة على المخدرات، مما يحتم ضرورة التواصل مع الدول الأخرى للاطلاع على تجاربهم في معالجة هذه الظاهرة والحد منها من خلال تحرك دولي جماعي يهدف إلى إيجاد التعاون الاستراتيجي المشترك في جميع الأصعدة ومختلف الاتجاهات.

7. وبالنسبة إلى أساتذة الجامعات والمدرسين والمعلمين والإعلاميين وأمثالهم، ضرورة بذل كل جهد ممكن في سبيل توعية الشباب والمراهقين وأولياء أمورهم وكافة الطبقات بالآثار الخطيرة التي تترتب على التسامح في التعامل مع هذا البلاء العظيم. إذ يمكن أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤولية توعية وتوجيه الناشئين من أجل خلق جيل واعٍ لمخاطر الانحراف والتسيب والتسرب عن الدوام بعيداً عن رقابة الأهل. والعمل على نشر الوعي بين صفوف الطلبة وبناء قاعدة معرفية حول قضية المخدرات وإعداد شباب خالٍ من هذه الآفة، ليسهم بدوره في الحد من تلك الممارسات الخطيرة. وهذا يتطلب تنمية وتفعيل دور المرشد التربوي في المدارس من خلال اشتراكه في ورش العمل عن هذه الظاهرة. فالأبناء يقضون أكثر من 6 ساعات يومياً في المدرسة أو الجامعة، وتمثل المؤسسات التعليمية بيئة لتنمية المهارات المفيدة وتطبيقها في الواقع لتكون حافزاً في الشعور بالنجاح، ويمكن أن تؤدي هذه المؤسسات دورها لبيان مخاطر الإدمان وطرق ووسائل العلاج. إذ يؤكد علماء الاجتماع وعلماء النفس والتربية على أهمية المدرسة باعتبارها البيئة الثانية بعد الأسرة فإن وجد الفرد في المدرسة بيئة تربوية تعليمية اجتماعية سليمة يكون تأثيرها ايجابياً فإن لم تتوفر مثل هذه البيئة السليمة يكون التأثير سلبياً.

أمّا بالنسبة للإعلام فهو يؤدي دوراً مهماً لنشر التوعية بمخاطر الإدمان على المخدرات بمختلف أنواعها ويبين آثارها على جميع النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية، ويجب أن يؤدي دوراً في الإشارة إلى سبل العلاج من خلال مراكز إعادة التأهيل للمدمنين لتحفيزهم على تلقي العلاج والابتعاد عن المخدرات.وهذا يتطلب خططاً مدروسة تتوخى نشر المعلومات والحقائق المتعلقة بظاهرة تعاطي المخدرات بموضوعية كاملة، وكذلك ضرورة توظيف مختلف الطاقات والكفاءات من أجل التصدي لهذه الظاهرة من خلال البرامج المختلفة ونشر الوعي بين أفراد المجتمع.

الدور الاجتماعي والثقافي

إن مكافحة أية ظاهرة لا يكون ممكناً إلّا من خلال نهوض المجتمع للقيام بدوره الحقيقي، ومكافحة ظاهرة المخدرات مسؤولية تقع على عاتق الجميع، الأمر الذي يؤكد ضرورة الوعي المجتمعي، والمشاركة الفعالة للتحذير من مخاطرها، مما يؤكد ضرورة التعاون بين الأفراد بما يعزز الوقاية من مخاطرها، والتأكيد على دور التعليم والتربية، والتوعية والتثقيف من خلال مختلف المؤسسات الدينية والثقافية، وصولاً إلى التكامل بين الدولة ومختلف المؤسسات في هذا المجال، ومن أبرز النقاط التي أكدت عليها إجابات السيد السيستاني في ذلك:

1. يتحمل كلُّ من يتسبب في تعاطي غيره للمواد المخدرة والإدمان عليها – بالإضافة إلى الحرمة الشرعية والإثم البالغ- كل ضرر نفسي أو بدني يلحق بالمتعاطي نتيجة لذلك إنْ كان قاصراً أو جاهلاً بمخاطر التعاطي، ويلزمه تعويض ما يمكن تعويضه من ذلك. والتشجيعُ على تعاطي المخدرات بقولٍ أو فعلٍ مهما كان حرامٌ أيضاً، بل ينبغي تحذير من يكون في معرض الابتلاء بها بالأسلوب المناسب له.

2. حرمة الإعانة على تهريب المخدرات والمال المستحصل من هذا الطريق سحتٌ يحرم التصرف فيه.

3. يلزم المقاطعة الاجتماعية في المناسبات أو مجالسة كل من يقوم بتهريب المخدرات والتجارة بها في سائر ما يعرضه للبيع أو يطلب شراءه من البضائع إذا توقف عليها نهيه عن المنكر وفق شروط وجوبه، والحد الأدنى من ذلك هو إبداء التذمر أمامه من اقترافه لهذا المنكر الواضح والمعصية الموبقة.

4. ضرورة التشجيع المجتمعي للانخراط في سلك الأجهزة المكلفة بمكافحة المخدرات ووجوبها وجوبا كفائياً من الجانب الشرعي، وهذا يتطلب الاهتمام الحكومي باختيار

العناصر الكفوءة والقادرة على تحمل المسؤولية من خلال وضع المحفزات للانخراط في أجهزة مكافحة المخدرات، وضرورة اختيار العناصر الكفوءة والقادرة على تحمل المسؤولية.

5. وجوب إبلاغ السلطات المختصة عن الذين يمارسون عمليات تهريب المخدرات والتجارة بها مع عدم خوف الضرر وتوقع الجدوى من إبلاغها بذلك بأن تتخذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقهم.

6. وجوب انخراط الأشخاص المؤهلين في سلك الأجهزة المكلفة بمكافحة المخدرات لأداء هذه المهمة وجوباً كفائياً.

7. ضرورة متابعة أماكن الترفيه والمقاهي لعدم استغلالها في تعاطي المواد المخدرة أو بيعها والتجارة بها. لذلك ينبغي وجود نظام فعال لمراقبة مروجي ومتعاطي المخدرات، خاصة في أكثر الأماكن التي يرتادها الشباب والتي يمكن من خلالها البيع والمتاجرة، الأمر الذي يتطلب فرض رقابة مشددة ومراقبة الساحات العامة والحدائق والمقاهي والأحياء التي ينتشر فيها.

8. إن من يتعرض من رجال أجهزة مكافحة المخدرات في هذا السبيل لأذى فإنه لا يضيع أجره عند الله تعالى، وإذا فقد حياته بذلك كان له ما للشهيد من أجر ومقام.

9. أمّا المراكز والمؤسسات الثقافية والدينية والخطباء والمبلغين فدورها هو التوعية والتثقيف وعليها العناية بأداء هذه المهمة على أكمل وجه لإبعاد خطر المخدرات عن المجتمع، ولا سيما المراهقين والشباب حسب ما يسعها من ذلك، ويجدر بها تطوير عملها والاستعانة بالأساليب الحديثة للقيام بذلك. فدُور العبادة والمؤسسات الدينية تمارس دوراً مهماً في تهذيب أفراد المجتمع، لا سيما الشباب والأحداث، فضلاً عن تنمية الرادع الذاتي لديهم، بحيث يقيهم من الانزلاق في مهاوي الانحراف والإفساد، فالدين الإسلامي والقيم والمبادئ والأحكام القرآنية لها أثر مهم في الحد من الانحراف السلوكي.

10. من كان يتعاطى المخدرات وأدمن عليها ثم ندم وتاب وكان صادقاً في توبته عازماً على الاستمرار في العلاج إلى آخر مراحله وعدم العَود إلى المخدرات نهائياً قبلت توبته بفضل الله ورحمته.

دور التربية والتنشئة الأسرية

تمارس الأسرة دوراً أساسياً في توجيه الأبناء وتربيتهم على القيم والأخلاق التي تحميهم من الانحراف. والبناءُ السليم للأسرة يساعد في رصد السلوكيات المنحرفة. ويسهم في وقاية الأبناء والحفاظ عليهم من أخطار ظاهرة المخدرات، وللأسرة وظائف مختلفة في إطارها النفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولا شك أن في مقدمة أسباب الانحراف هو عدم الاهتمام برعاية الشباب وتربيتهم، وعدم اختيار الأصدقاء الصالحين، وعدم مساعدتهم في حل مشاكلهم اليومية داخل الأسرة أو خارج الإطار الأسري. الأمر الذي يتطلب ضرورة التحدث مع الأبناء وتنبيههم عن خطر الإدمان على المخدرات، وتعليمهم كيفية التصرف في حال طلب الآخرون منهم تجربة مادة ما من أجل تحفيزهم على تعاطيها، وكذلك ينبغي الحوار مع الأبناء والابتعاد عن أساليب التخويف، وتحفيزهم للاشتراك في الأنشطة المفيدة لهم وغيرها من الأمور التي تسهم في إبعادهم عن تلك الآفة الخطيرة. ولهذا تشكل جهود الأسرة في وقاية أفرادها من المخدرات إحدى حلقات سلسلة متكاملة ومترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية في سبيل المحافظة على سلامتها واستمرارية أدائها لواجباتها، مما يتيح لها تنشئة أفرادها بالشكل الصحيح.

وعندما ننظر إلى إجابات السيد السيستاني يتبين تأكيده على الدور الأسري، ومن جملة الأمور التي أشار إليها:

1. القيام بالدور الأسري بالشكل الصحيح، سواء من قبل الأم إذا كان الأب مدمناً للمخدرات من أجل حماية أولادها، وذلك من خلال اتخاذ كل الوسائل الشرعية والقانونية

لإبعاد خطر المخدرات عن أولادها، ومن ذلك الاستعانة بأقاربه؛ لإدخاله في المصحات الخاصة لعلاجه من الإدمان. أمّا بالنسبة للأم المدمنة فإذا خيف على سلامة الولد القاصر من بقائه في حضانتها، فعلى وليّه اتخاذ الإجراء المناسب للاطمئنان على سلامته، فإن لم يمكن إلّا بعدم حضانتها له سقط حقها في الحضانة، كما أنه إذا خيف على سلامة الولد من بقائه في حضانة الأب المدمن ولم يكن سبيل لحمايته إلّا بعدم حضانته له سقط حقه في الحضانة. وللأسرة الدور الأبرز في متابعة أبنائها من السلوك المنحرف ومن تعاطي المخدرات، وبالتالي يجب عليها توعيتهم ونصحهم لمخاطره الجمّة. -وفي ضوء الدور الأسري يتطلب متابعة سلوك الأبناء خارج البيت، لا سيما في ارتياد الأماكن العامة، الأمر الذي يمكن من خلاله الشعور بالمسؤولية من قبل تلك الأماكن في رصد جميع الحالات التي تستهدف الإيقاع بالشباب في تعاطي المخدرات وإدمانها، وقد أكد السيد السيستاني بأن من واجب أصحاب المقاهي والأماكن الترفيهية عدم السماح بتداول المخدرات فيها، ويمكن استخدام كاميرات المراقبة ونحوها، مع رعاية الضوابط الشرعية في الاستفادة منها.

2. على جميع الأفراد المعرّضين للابتلاء بهذه الآفة الكبرى من المراهقين والشباب وغيرهم أن يحذروا غاية الحذر من الابتلاء بها، فإنها توجب خسارة الدنيا والآخرة جميعاً، ومن وجوه الحذر الأكثر أهمية هو أن يبتعدوا عن أصدقاء السوء ولا يجالسوا ولا يعاشروا من يتعاطى المخدرات أو يمارس بيعها، فقد ثبت أن معظم من قاموا بتعاطيها من الشباب كان ذلك في البداية بتقديمها لهم عن طريق أصدقائهم ومعارفهم، وفي حالات غير قليلة هم طلبوها منهم بدافع حب الاستطلاع. والواجب الشرعي على أولياء أمور المراهقين والشباب أن يتخذوا كل الإجراءات المناسبة لحماية أولادهم من خطر تعاطي المواد المخدرة، ومن ذلك مراقبة من يعاشرونهم ويتواصلون معهم، وإذا وجدوا أن بعضهم قد ابتلي بذلك فعليهم المبادرة إلى العمل على تخليصه بالأساليب التربوية الحكيمة واستشارة

ذوي الخبرة من الأطباء وغيرهم. وفي ذلك تأكيد على ضرورة عدم التأثر والانصياع لأصدقاء السوء الأمر الذي يحمل الأسرة مسؤولية كبرى، فكلما كان تأثيرها قوياً على الفرد قلَّ تأثير أصدقاء السوء عليه، فتقع المسؤولية بالدرجة الأولى على الأسرة في توعية الأبناء وتوجيههم وإرشادهم من خلال زرع بذور الثقة بالنفس، واتخاذ القرارات المبنية على حسن التقدير وعدم التأثر والانصياع للضغوط التي يمارسها أصدقاء السوء لغرض إخضاعهم إلى تعاطي المخدرات. فالأسرة هي الوسط الاجتماعي الأول للإنسان والذي يكون مفروضاً عليه، فإذا كانت مفككة ينتج عنها أفراد مضطربون يلجأون إلى المخدرات للبحث عن الأمان. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الصديق المقرب والقرين يكون له دور كبير ومؤثر، فأصدقاء السوء يحاولون بكل الطرق كسب صديقهم الجديد لتعاطي المخدرات ويقومون بتشجيعه ومكافأته عند قيامه بالتعاطي ويشعرونه بالقبول بينهم، الأمر الذي يؤكد أن رفاق السوء وصحبتهم من العوامل الرئيسة في زيادة أعداد المتعاطين والإقبال على المخدرات وزيادة انتشارها.

خاتمة

حاولت هذه الورقة المختصرة تناول مكافحة ظاهرة المخدرات في ضوء مقاربة الإجابات التي صدرت من مكتب السيد السيستاني، وذلك من خلال تشكيل رؤية استراتيجية عامة تعتمد ثنائية التكامل الحكومي والمجتمعي الذي ينطلق من التكليف الشرعي والواجب الوطني، وبما تتسم به من شمولية وتكامل بين مختلف المؤسسات وأفراد المجتمع، سعياً للوقاية من مخاطر المخدرات، لأن الحرب على المخدرات لا تقتصر على المسؤولية الفردية، وإنما هي مسؤولية جماعية، ولا شك أن كل مفردة من تلك المفردات تحتاج إلى دراسة شاملة لجميع جوانبها، وقد حاولنا توزيع الأدوار بين ثلاثة محاور ركزت على:

1- الدور الحكومي: باعتباره نقطة الارتكاز الكبرى التي يمكن من خلالها مواجهة تلك الظاهرة بما تملكه من إمكانات ووسائل مختلفة.

2- الدور الاجتماعي والثقافي: إذ إنه لا يمكن مكافحة تلك الظاهرة إلّا من خلال نهوض المجتمع للقيام بدوره الحقيقي، باعتبارها مسؤولية تقع على عاتق الجميع، الأمر الذي يؤكد ضرورة الوعي المجتمعي، والمشاركة الفعالة في مواجهتها.

3- الدور الأسري: والذي تمارس من خلاله الأسرة دوراً أساسياً في توجيه الأبناء وتربيتهم على القيم والأخلاق التي تحميهم من الانحراف والابتعاد عن تلك الظاهرة الخطيرة.

باعتبار أن تلك الأدوار تمثل المرتكز الذي يمكن من خلاله تطويق ظاهرة المخدرات والقضاء عليها سواء من خلال البعد المرحلي عبر مختلف الإجراءات الحكومية والتعاون المجتمعي، أو عبر البعد الاستراتيجي الذي يعتمد البناء الاجتماعي السليم، والبناء الأسري القويم، بالإضافة إلى التعاون الدولي الذي يسعى إلى حماية المجتمع الإنساني من مخاطرها.

هوية البحث

اسم الباحث: د.عبد الخالق كاظم / باحث وحاصل على شهادة الدكتوراة في اللغة العربية.

عنوان البحث: رؤية مرجعية السيد السيستاني لمواجهة خطر المخدرات.

تأريخ النشر: كانون الأول- ديسمبر 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org